الاحتياطي القانوني واثره في عرض النقد الضيق

بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي

The Legal reserve and its effect on narrow money supply

An Applied Research at the central Bank of Iraq

المدرس المساعد علي حسين نوري اللامي

قسم العلوم المالية والمصرفية/كلية دجلة الجامعة

المستخلص :

يعد الاحتياطي القانوني من اقدم ادوات السياسة النقدية (الادوات الكمية) والتي تستخدمها البنوك المركزية للسيطر على عروض النقود، ولعروض النقود اثر واضح على متغيرات الاقتصاد الكلي لذلك فان اغلب البنوك المركزية تستخدم ادواتها الكمية في السيطرة على عروض النقود ومنها عرض النقد الضيق للتاثير على متغيرات الاقتصاد الكلي.

ولقد سعى البحث الحالي الى اثبات مساهمة الاحتياطي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي العراقي في التحكم بعرض النقد الضيق للمدة من عام 2010 ولغاية عام 2011.

واستند البحث الى فرضية رئيسة والتي تم اثباتها باستخدام المنهج الكمي القياسي وهي :

توجد علاقه ذات دلالة أحصائية بين الاحتياطي القانوني للبنك المركزي العراقي وعرض النقد الضيق"

وقد توصل البحث الى ان البنك المركزي العراقي استطاع ان يؤثر في عرض النقد الضيق بمقدار (60% و82%) لعامي 2010 و 2011 على التوالي وهي معاملات انحدار مرتفعه احصائيا.

Abstract:

The legal reserve is considered the oldest instruments of monetary policy (quantitative tools) and used by the central banks dominated the money supply , and money supply have clear effect on macroeconomic variables to, most central banks are using their tools quantity in control of the exchange money supply, including the narrow money supply to influence the variables economy Overall.

Current research has sought to prove the contribution of the legal reserve imposed by the Central Bank of Iraq in the narrow money supply for the period of 2010 until 2011 control.

The search was based on a major premise, and that was recognized by using standard quantitative approach, namely:

"There is a statistical relationship between the legal reserve of the Central Bank of Iraq and the narrow money supply"

The research concluded that the CBI was able to affect the narrow money supply (60% and 82%) for 2010 and 2011 respectively, regression coefficients statistically elevated.

المقدمة :

ان السياسة الاقتصادية المرسومة لاي دولة من دول العالم تحتاج الى اجهزة لتحقيقها ومن هذه الاجهزة البنوك المركزية اذ يمتلك البنك المركزي ادوات يستطيع من خلالها تحقيق السياسة النقدية والتي تعد داعماً للسياسة الاقتصادية العامة للدولة.

وتقسم ادوات البنوك المركزية الى كمية ونوعية اذا ان الأدوات الكمية تُسّهم في السيطرة على كمية الائتمان الممنوح من قبل المصارف الى الجمهور، وبالتالي على قدرة هذه المصارف على خلق النقود المصرفية اما الادوات النوعية فهي تساعد البنوك المركزية في توجيه الائتمان المصرفي نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة خدمة للسياسة النقدية والاقتصادية على حد سواء.

وتعتبر الاحتياطيات القانونية واحدة من ادوات الكمية للسياسة النقدية ولقد استخدمت لاول مره في الولايات المتحدة الامريكية عام 1933، اذ يحق للبنوك المركزية ان تفرض على المصارف التجارية ان تحتفظ بنسبة معينة من الودائع في حساب مجمد لدى البنك المركزي، هدفه حماية الاموال المودعة في بادء الامر، غير ان هذه الاحتياطيات اثبتت قدرة على التحكم في الائتمان الممنوح من قبل المصارف، لذلك فلقد استخدمت من قبل معظم البنوك المركزية (لحماية المودعين والسيطرة على قدرة المصارف على منح الائتمان).

ان الحد من قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان سوف يحد من قدرتها على خلق النقود، وبالتالي على التاثير في عروض النقود، غير انه ليس هدف اساسيا للبنك المركزي التقليل من عروض النقود بصورة عامة، وانما الهدف الاساسي للبنك المركزي هو السيطرة عليها لكي تستخدم كوسيلة لدعم السياسة الاقتصادية، ففي حالة الانكماش الاقتصادي يسعى البنك المركزي الى منح المصارف قدرة اعلى على منح الائتمان التجاري لتنشيط الاقتصاد، وفي حالة الرواج يقلل البنك المركزي من قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان التجاري وذلك بهدف منع الرواج الاقتصادي من التحول الى تظخم.

اي ان البنوك المركزية تستخدم ادواتها الكمية والنوعية ومنها الاحتياطيات القانونية للسيطرة والتحكم في عروض النقود خدمة للسياسة الاقتصادية العامة للدولة.

اولا – منهجية البحث :

1 . مشكلة البحث.

يعد البنك المركزي العراقي احد اجهزة الدولة التي تتحكم بمتغيرات الاقتصاد الكلي المؤثرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، عن طريق استخدامه لادواته الكمية والنوعي والتي من خلالها يتمكن من السيطرة على عروض النقود لذلك فان قدرته على التحكم بمتغيرات الاقتصاد الكلي تتوقف على قدرته في التحكم بعروض النقود، من هنا فيمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الاتي :

هل نجحت الاحتياطيات القانونية (كونها ادات كمية من ادوات البنك المركزي العراقي) في السيطرة على عرض النقد الضيق ؟

2 . اهمية البحث.

تنبع أهميه البحث في كون ناقش الاحتياطيات القانونية والتي تعد احد الأدوات الكمية للبنك المركزي العراقي، اذ يهدف من استخدامها السيطرة على عروض النقود ومنها عرض النقد الضيق فقياس مساهمة الاحتياطيات القانونية في عرض النقد الضيق تسهم في ايضاح مدى فاعلية هذه الادات خصوصا وان هذه الادات تعد من اقدم ادوات السياسة النقدية المستخدمة من قبل البنوك المركزية.

3 . اهداف البحث.

يسعى البحث للوصول الى عدة اهداف منها :

أ . تسليط الضوء على قدرة البنك المركزي العراقي في التأثير على عرض النقد الضيق من خلال الاحتياطيات القانونية.

ب . معرفه نوع واتجاة العلاقة وتأثيرها ما بين الاحتياطيات القانونية وعرض النقد الضيق.

ت . اعطاء اطار نظري لموضوع البحث.

4 . فرضيت البحث.

"توجد علاقه ذات دلالة أحصائية بين الاحتياطيات القانونية للبنك المركزي العراقي وعرض النقد الضيق"

5 . منهج البحث.

اعتمد البحث المنهج الكمي القياسي ذلك عن طريق أدخال البيانات الى برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الأجتماعية (SPSS)، واستخراج معاملات الارتباط والانحدار لقياس العلاقة وأثر التغير بين الاحتياطيات القانونية وعرض النقد الضيق.

6 . حدود البحث.

أ . الحدود الزمانية : تكونت من سلسة زمنية من 24 مشاهدة ابتداءت من الشهر كانون الثاني لعام 2010 ولغاية شهر كانون الاول لعام 2011.

ب . الحدود المكانية : تكونت من البنك المركزي العراقي.

7 . مصادر جمع البيانات.

أ . المصادر الاولية : ولقد تم جمعها من التقارير الاقتصادية للبنك المركزي العراقي.

ب . المصادر الثانوية : ولقد تم جمعها من الكتب العربية والاجنبية والرسائل الجامعية والبحوث المنشورة ومن شبكة المعلومات.

8 . مجتمع وعينة البحث.

ان عينة البحث هيه نفسها مجتمع البحث (اسلوب دراسة الحالة) وهي البنك المركزي العراقي.

ثانيا . الجانب النظري للبحث :

1 . السياسة النقدية.

تعد السياسة النقدية إحدى أشكال الاستقرار الاقتصادي التي تنتهجها البلدان من اجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية التي تصاحب التطورات الاقتصادية، كونها تمثل الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية العامة مما يتطلب درجة عالية من التنسيق مع أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى، كذلك فأن درجة فاعلية السياسة النقدية وأهميتها النسبية كإحدى سياسات الاستقرار الاقتصادي تختلف من اقتصاد إلى أخر في ضوء تفاوت طبيعة الهياكل والفلسفة الاقتصادية السائدة ودرجة التقدم الاقتصادي (ألشمري، 2008 :18). إن السياسة النقدية كمصطلح شاع في الأدبيات الاقتصادية في القرن التاسع عشر والذي شهد بدء الدراسات المنظمة لوسائل وأفكار السلطة النقدية (البنك المركزي) على يد الكثير من الاقتصاديين المهتمين (السامرائي والدوري، 1999 :185).

لقد عرف الاقتصادي البريطاني كينز السياسة النقدية (بأنها : مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تتبعها السلطة النقدية لمراقبة عروض النقود بقصد تحقيق أهداف اقتصادية معينه). وتعرف كذلك بانها جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير في مقدار الائتمان المقدم للحكومة وتوفير النقود واستعمالها أو هو أي عمل مركزي واعي تقوم به السلطة النقدية لتغيير حجم النقود أو للتأثير في كلفة الحصول عليها (الدليمي،1990 :584).

يتضح من تعريفات للسياسة النقدية إنها لا تقف عند حدود الرقابة على حجم العملة المصدرة والائتمان المصرفي المعروض واستخدامه وأدارته بل تمتد لتشمل أيضا السياسة الاقراضية للقطاع الحكومي لما لها من انعكاسات واضحة على عروض النقود والطلب عليه ويوضح أيضا ما للسياسة النقدية من اهتمام بالسياسة المالية، وبخاصة ما يتعلق بالدين العام إذ يهتم ممثل السياسة النقدية (البنك المركزي) بجميع العمليات المتعلقة بتحديد أنواع الإصدارات الخاصة بالقروض الحكومية وحجمها وأجالها وأسعار الفائدة والتي تعرف بسياسة الدين العام (السامرائي والدوري، مصدر سابق :186).

وهنا يتضح إن لهذا المصطلح أهمية بالغة فهو يشكل جزءا لا يمكن إغفاله من السياسة الاقتصادية الكلية، والتي لا يمكن لأي اقتصاد أن يعمل بدونها ذلك لأنها (السياسة النقدية) ذات تأثير رئيس متمثل في خفض التضخم والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار وتحقيق أعلى مستوى للاستخدام للموارد والذي يؤدي الى النمو الاقتصادي وتحسين وضع ميزان المدفوعات (المهر،1981 :189).

2 . ادوات السياسة النقدية.

أ . **الادوات الكمية** : تساعد ادوات السياسية النقدية للبنك المركزي في التأثير في حجم التسهيلات الائتمانية التي تمنحها المصارف التجارية للأفراد والمؤسسات المختلفة عن طريق التأثير في الأحتياطيات النقدية الفائضة لدى المصارف، وبالتالي فأن التأثير النهائي سيكون على حجم النقود المعروضة في الأقتصاد الوطني. لذا فأن هذه الأدوات او الوسائل تعرف بلأدوات الكمية للسياسة النقدية وهي.

(1)سعر الفائدة : وهو السعر الذي تتعامل به المصارف التجارية مع الأفراد، اي انها سعر الفائدة الذي تحصل عليه المصارف التجارية عند منحها القروض والتسهيلات الائتمانية للأفراد, وهو ما يحصل عليه الأفراد مقابل مدخراتهم لدى المصارف التجارية، وتلتزم المصارف التجارية بالحد الأعلى لسعر الفائدة الذي يحدده البنك المركزي كما ان البنك المركزي هو السلطة النقدية الوحيدة التي لها الحق في تغير السعر (الامين و باشا، 2002 :180).

(2)عمليات السوق المفتوحة : ويتمثل ذلك في قيام البنك المركزي بشراء او بيع السندات الحكومية فيما يسمى بالسوق المفتوحة بهدف التأثير المباشر في حجم الأحتياطيات النقدية لدى المصارف التجارية فعند قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية التي تحتفظ بها المصارف التجارية سيزيد من الأحتياطيات النقدية المتوفرة لدى تلك المصارف ويمدها بقدرة جديدة على الأقراض مما يؤدي عند منح الائتمان, الى زيادة عروض النقود.

والعكس صحيح ايظا فيما اذا باع البنك المركزي مثل هذه السندات الى المصارف التجارية مما يؤدي الى انكماش احتياطاتها النقدية وانخفاض مقدرتها على الأقراض وانخفاض عروض النقود في النهاية (الجنابي ،2009 :264).

(3)معدل الخصم : وهو السعر الذي تتعامل به البنوك المركزية مع المصارف التجارية، ان سعر الفائدة هو السعر الذي تتعامل به المصارف التجارية مع الأفراد أما معدل الخصم فهو السعر الذي تتعامل به البنوك المركزية مع المصارف التجارية، ومن البديهي ان تكون معدلات الفائدة اعلى بقليل من المعدلات الخصم حتى تستطيع المصارف التجارية تحقيق بعض الربع المادي، ويتضح ذلك ببساطة لو تذكرنا ان النقود التي يقرضها البنك المركزي لأي مصرف تجاري سيقوم الأخير بأقراضها للأفراد, فلزام ان يكون السعر الذي يفرضة المصرف التجاري اعلى من السعر الذي يدفعة هو الى البنك المركزي (السيد علي ،1984 :393).

(4)الأحتياطي القانوني : وهي النسبة التي لا بد من ان يحتفظ بها المصرف التجاري من كل وديعة تودع فيه، هذه النسبة يحتفظ بها المصرف التجاري بشكل نقود سائلة كالأحتياطي لدى البنك المركزي ولا يحصل مقابلها على فائدة وتكون هذه النسبة هي الحد الأدنى للأحتياطي الذي يحتفظ به المصرف تجاري دون تميز.

ومن البديهي ان تتغير هذه النسبة يؤثر على ما سيتبقى من كل وديعة لدى المصارف التجارية وبالتالي سيؤثر على مقدرة هذه المصارف على الأقراض وتوفير السيولة النقدية لتداول في الأقتصاد الوطني (العيسى، 2006 :291).

ب . الادوات النوعية : ان الادوات النوعية للسياية النقدية لا تعمل عن طريق الأحتياطيات النقدية المصرفية, ولا ينصب اثرها على كمية النقود والائتمان في الأقتصاد, وانما على وجهة الائتمان ونوعه بالنسبة للقطاعات الأقتصادية المختلفة، فبصرف النظر عما اذا كانت هناك لدى المصارف التجارية احتياطيات نقدية فائضة ام لا, فأن الوسائل النوعية هذه تضع قيودا محدودة على المقرضين بفرض شروط معينه تتضمنها القروض التي تمنحها المصارف الى مقترضين معينين وفي القطاعات اقتصادية معينه بما يتفق مع الأهداف المحددة للسياسة الأقتصادية القائمة، وتتمثل الادوات النوعية بالاتي.

(1)تنظيم الائتمان الاستهلاكي : انتشر هذا النوع من ادوات الرقابة النوعية في البلدان الصناعية خلال القرن الماضي وبموجب هذه الاداة يجري تنظيم الائتمان لاغراض الاستهلاك، عن طريق وضع قواعد واسس معينة لغرض تحديد نظام البيع بالتقسيط للسلع الاستهلاكية، وهذا النوع من الرقابة يستوجب اشتراط دفع جزء من قيمة السلعة مقدما (سعيد ،2004 :37).

(2)التدخل المباشر : عند الضرورة يتدخل البنك المركزي من خلال فرض بعض القيود والشروط على نشاط المصرف الائتماني والاستثماري مثل تحديد الحد الاعلى للقروض المقدمة الى بعض القطاعات او تحديد النسبة الواجب الالتزام بها من قبل المصارف ما بين راس المال المصرفي والاحتياطيات النقدية وغيرها من التدابير التي يراها البنك المركزي ضرورية لضمان تحقيق اهدافه النقدية (الوادي واخرون، 2007 :182).

(3)تنظيم الائتمان الممنوح لغرض البناء : طبق هذا النوع من الادوات في الولايات المتحدة الامريكية خلال الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية في محاولة لكبح الموجات التضخمية وهو ما يعني ان هذه الوسيلة مشابهة لوسيلة الائتمان الاستهلاكي فيضع البنك المركزي مجموعة من القواعد والشروط لمنح القروض بهدف التحكم بالائتمان الممنوح والذي يؤثر كمحصلة نهائية بكمية النقود المتداول (رمضان وجودة ،2003 :194).

(4)اسلوب الأقناع الأدبي : للبنك المركزي قدرة في التاثير على المصارف التجارية بالاقناع الادبي في التصرف بالاتجاة المراد الحصول عليه ويعبر عن اسلوب الاقناع الادبي بانه محاولة اعطاء تعليمات وارشادات من طرف البنك المركزي باسلوب ادبي بخصوص منح الائتمان والتوسع فيه من طرف المصارف حسب الاستعمالات المختلفة (عبد القادر ،2010 :228).

3 . متطلبات الاحتياطي القانوني في العراق.

تبنى البنك المركزي العراقي توجهات جديدة تنسجم ومتطلبات اقتصاد السوق بقصد السيطرة على السيولة العامة من خلال التأثير في مضاعف الائتمان (الودائع) بدأ من تاريخ (2004/11/1) وعليه فأن كل مصرف يجب أن يحتفظ باحتياطي يحدد مقداره من حاصل ضرب مبالغ الودائع الخاضعة للاحتياطي في نسبة هذا الاحتياطي وان هذه النسبة قابله للتعديل من وقت إلى أخر. علما إن (20%) من الودائع الخاضعة للاحتياطي

القانوني يحتفظ بها المصرف على شكل ارصده بالدينار العراقي في حسابه الممثل للاحتياطي لدى البنك المركزي و(5%) من تلك الودائع نفسها يحتفظ بها المصرف في خزائنه كموجود نقدي.

إن رصيد الاحتياطي يجب أن يكون موجبا دائما وفي حال أخفاق المصرف في الاحتفاظ بالاحتياطات التي تساوي النسبة في أعلاه يدفع غرامه إلى البنك المركزي تساوي الفائدة على الائتمان الأولي مضافا إليها (5 %) على المبلغ الذي يكون فيه متوسط الاحتياطي القانوني المحتفظ به اقل فعليا من المتطلبات القانونية له وان تحقق على المصرف غرامات عن العجز في ذلك الاحتياطي لشهريين متتالين يباشر البنك المركزي تدخلا رقابيا بهدف حل مشاكل السيولة للمصرف بأسلوب وتوقيت مناسبين.

ويحسب الاحتياطي النقدي القانوني على الودائع التي يحتفظ بها المصرف للزبائن على ودائع المصرف الأخرى وهي : (الودائع الجارية أو ذات الطبيعة الجارية الادخارية والحسابات الثابتة بالدينار العراقي والعملة الأجنبية وذلك لتجنب تفضيلها على الودائع بالعملة المحلية ومن ثم هيمنة عملة الدولار على الدينار العراقي والودائع الحكومية وذلك لضخامة حجمها وتأثيرها في مناسيب السيولة ومكوناتها عدا ودائع الاستثمار الليلي (الجبوري، 2010 :76-77).

4 . مفهوم وتعريف عروض النقود.

يقصد بعروض النقود بانها مجموع وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة (الدليمي، مصدر سابق :106). اي انه يضم جميع وسائل الدفع المتاحة في التداول والتي بحوزة الافراد والمشروعات والمؤسسات المختلفة، ولقد اخذ مفهوم عروض النقود حيزا واسعا في الجدل بين الاقتصاديين حول اعطائه مفهوم محدد ومتفق عليه وكذلك حول الاليه المناسبة لاحتسابه، وتجدر الاشارة هنا الى ان عرض النقد يعتبر بمثابة دينا على الجهاز المصرفي او الجهة التي تتولى عملية الاصدار اذ انه التزاما عليها وحقا لحائزيه على التصرف المطلق بالمبالغ التي بحوزتها (علي ،1971 :94-95).

وتعرف عروض النقود بانها كمية النقود او مجموع الوحدات النقدية المتواجدة في حوزة الاشخاص (المجتمع) خلال فترة زمنية معينة (الدليمي، مصدر سابق :106).

5 . انواع عروض النقود.

وتقسم عروض النقود الى انواع عديدة منها :

أ . **عرض النقد M0** : يقصد به العملة في ايدي الجمهور او العملة خارج الجهاز المصرفي، ويمكن اعتباره احد مقاييس عروض النقود كونه يشكل جزء مهما منه وله تاثير مباشر عليه، اذ تزداد عروض النقود بزيادة العملة في التداول وتنخفض نتيجة لانخفاضها، ويشكل هذا المقياس نسبة كبيرة من عروض النقود في الدول النامية (الجبوري، 2006 :8).

ب . **عرض النقد M1** : يقصد به العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي بالاضافة الى نقود الودائع او النقود المصرفية (الودائع الجارية) وهذا يعني ان عرض النقد يمكن التعبير عنه من خلال المعادلة الاتية (الدليمي، مصدر سابق :106) :

M1 = DD + C

اذ ان :

M1 = عرض النقد بالمعنى الضيق

DD = الودائع الجارية

C = العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي

ويتضح مما ذكر اعلاه ان هنالك طرفان يحددان عرض النقد M1 هما البنك المركزي والمصارف التجارية (القريشي والشمري، 1993 :371).

ت . عرض النقد M2 : وهو مفهوم لعرض النقد اوسع من المفهوم السابق M1 اذ يضم الودائع غير الجارية الى جانب الودائع الجارية والعملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، اي انه يشمل عرض النقد بالمعنى الضيق M1 مضافا اليه الودائع غير الجارية (اشباه النقود) كالودائع الادخارية، ويمكن التعبير عن المعنى الواسع لعرض النقد من خلال المعادلة الاتية (Michael ,1998 :354) :

M2 = M1 + TD

حيث ان :

M2 = عرض النقد بالمعنى الواسع

M1 = عرض النقد بالمعنى الضيق

TD = الودائع الزمنية

ث . عرض النقد M3 : هذا المفهوم يتضمن العملة والودائع الجارية والودائع الادخارية، فضلا عن كل الودائع التي يتم خلقها من قبل المؤسسات الحكومية التي تعمل في حقل النشاط الاقتصادي، ويستخدم هذا المفهوم على الأخص في البلدان المتقدمة، حيث تطورت وتوسعت فيها الأسواق المالية بشكل كبير، وتبتكر فيها أنواع جديدة ومتنوعة من المشتقات المالية (الونداوي، 2010 :119).

وأخيرا فان استخدام هذه المفاهيم تعتمد على الأغراض التي من اجلها يستخدم عرض النقد، وكذلك درجة تطور الاقتصاد المعني، وفي حالة العراق وفي بحثنا الحالي سنعتمد عرض النقد بالمفهوم الضيق لأهميته من جهة وملائمته للواقع الاقتصادي العراقي

6 . اثر الاحتياطي القانوني في عرض النقد.

تقوم المصارف بالاقتراض من البنوك المركزية لتعويض انخفاض احتياطياتها مما يعيق تحقق السياسة الانكماشية لان الاقتراض سيؤدي الى زيادة احتياطيات المصارف التجارية وبالتالي زيادة عروض النقود مما يعاكس هدف السياسة الانكماشية المتبعة، وتتسم سياسة الاحتياطي القانوني بسرعة مفعولها في التاثير في عروض النقود وسعر الفائدة مقارنة بسياسة السوق المفتوح وسياسة سعر اعادة الخصم.

وتتميز سياسة الاحتياطي القانوني بالحياد والوضوح، فالاول لانها لا تميز بين المصارف الكبيرة والمصارف الصغيرة اما الثانية فرفع نسبة الاحتياطي يعني بالضرورة سياسة انكماشية في حين تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني يعني سياسة توسعية في الائتمان النقدي وبالتالي زيادة عروض النقود (مسعود، 2005 :249).

مما سبق يمكن القول بان نسبة الاحتياطي القانوني كاحد ادوات الكمية للسياسة النقدية ضرورية لتحقق اهداف السياسة الاقتصادية وعن طريق التحكم بعروض النقد.

ثالثا – الجانب التطبيقي للبحث :

1 . متغيرات البحث.

X = الاحتياطي القانوني.

Y = عرض النقد الضيق.

والجدولان الاتيان يبينان متغيرات البحث :

جدول رقم (1) متغيرات البحث لعام 2010

التاريخ	الاحتياطي القانوني (المبلغ ترليون دينار)	M1 (المبلغ ترليون دينار)
كانون ثاني	9341	37828
شباط	9850	39274
اذار	9970	41060
نيسان	7901	43005
ايار	8231	44768
حزيران	8300	47647
تموز	8704	47666
اب	8869	46873
ايلول	6467	47343
تشرين اول	6686	49042
تشرين ثاني	6581	49808
كانون اول	7156	51753

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الاقتصادية الشهرية للبنك المركزي العراقي لعام 2010.

جدول رقم (2) متغيرات البحث لعام 2011

التاريخ	الاحتياطي القانوني (المبلغ ترليون دينار)	M1 (المبلغ ترليون دينار)
كانون ثاني	6821	51838
شباط	6909	54337
اذار	6993	49573
نيسان	6732	50310
ايار	7038	50495
حزيران	7189	53184
تموز	7225	55000
اب	7403	55478
ايلول	7297	55505
تشرين اول	7730	58010
تشرين ثاني	7786	59624
كانون ثاني	7815	62610

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الاقتصادية الشهرية للبنك المركزي العراقي لعام 2011.

2 . قياس الارتباط بين الاحتياطي القانوني وعرض النقد الضيق لعام 2010.

لقد بلغ معامل الارتباط بين الاحتياطي القانوني وعرض النقد الضيق (0.77−) وهي قيمة سالبة، وبلغت قيمة t المحسوبة (24.06) وهي اكبر من t الجدولية عند مستوى الدلالة 0.01 والبالغة (2.68)، وهذا يعني ان هنالك علاقة ارتباط سالبة بين الاحتياطي القانوني وعرض النقد الضيق، وكما هو مبين في الجدول الاتي :

جدول (3) نتائج معامل الارتباط ما بين الاحتياطي القانوني و عرض النقد الضيق

معامل الارتباط	قيمة t المحسوبة	الدلالة
-0.77	**24.06**	**دال**

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (0.01) ودرجة حرية (1 ، 10) = 2.68
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

3 . قياس معامل الانحدار للاحتياطي القانوني في عرض النقد الضيق لعام 2010.

هنالك تاثير للاحتياطي القانوني في عرض النقد الضيق، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (14.8) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة 0.01 ودرجة حرية (1 ، 10) والبالغة (10.04)، وقد بلغت قيمة معامل بيتا (2.7−) وهي قيمة سالبة، وهذا يعني انه وعند زيادة الف مليار دينار في الاحتياطي القانوني سوف يكون هناك نقصان بمقدار 2700 مليار في عرض النقد الضيق اي ان التاثير عكسي، وبلغت قيمة معامل التحديد (0.6) وهذا يعني انَ 60% من التغير الحاصل في عرض النقد الضيق يمكن للاحتياطي القانوني تفسيرة، وكما مبين في الجدول الاتي :

جدول (4) نتائج معامل الانحدار للاحتياطي القانوني في عرض النقد الضيق

قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة	الدلالة
2.7-	**67671**	**0.6**	**14.8**	**وجود تاثير**

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.01) ودرجة حرية (1 ، 10) = 10.04
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

اما معادلة الانحدار فكانت كالاتي :

$$Y = 67671 - 2.7\ X$$

اذ ان :

Y = عرض النقد الضيق.

X = الاحتياطي القانوني.

4 . قياس الارتباط بين الاحتياطي القانوني وعرض النقد الضيق لعام 2011.

لقد بلغ معامل الارتباط بين الاحتياطي القانوني وعرض النقد الضيق (0.9−) وهي قيمة سالبة، وبلغت قيمة t المحسوبة (45.25) وهي اكبر من t الجدولية عند مستوى الدلالة 0.01 والبالغة (2.68)، وهذا يعني ان هنالك علاقة ارتباط سالبة بين الاحتياطي القانوني وعرض النقد الضيق، وكما هو مبين في الجدول الاتي :

جدول (5) نتائج معامل الارتباط ما بين الاحتياطي القانوني و عرض النقد الضيق

معامل الارتباط	قيمة t المحسوبة	الدلالة
-0.9	**2.68**	**دال**

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (0.01) ودرجة حرية (1 ، 10) = 2.68
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

5 . قياس معامل الانحدار للاحتياطي القانوني في عرض النقد الضيق لعام 2011.

هنالك تاثير للاحتياطي القانوني في عرض النقد الضيق، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (44.3) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة 0.01 ودرجة حرية (1 ، 10) والبالغة (10.04)، وقد بلغت قيمة معامل بيتا (−9.6) وهي قيمة سالبة وهذا يعني انه وعند زيادة الف مليار دينار في الاحتياطي القانوني سوف يكون هناك نقصان بمقدار 9600 مليار في عرض النقد الضيق اي ان التاثير عكسي، وبلغت قيمة معامل التحديد (0.82) وهذا يعني انَ 82% من التغير الحاصل في عرض النقد الضيق يمكن للاحتياطي القانوني تفسيرة، وكما مبين في الجدول الاتي :

جدول (6) نتائج معامل الانحدار للاحتياطي القانوني في عرض النقد الضيق

قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة	الدلالة
9.6-	**14549**	**0.82**	**44.3**	**وجود تاثير**

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.01) ودرجة حرية (1 ، 10) = 10.04
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.
اما معادلة الانحدار فكانت كالاتي :

$$Y = 14549 - 9.6\ X$$

اذ ان :

Y = عرض النقد الضيق.

X = الاحتياطي القانوني.

رابعا . نتائج البحث :

1 . الاستنتاجات.

أ . تعد السيطرة على عروض النقود من اهم اهداف البنوك المركزية في جميع دول العالم والذي من خلاله يستطيع البنك المركزي التحكم في متغيرات الاقتصاد الكلي.

ب . استطاعت الاحتياطيات القانونية التي يفرضها البنك المركزي العراقي من التاثير في عرض النقد الضيق، وكان حجم التاثير كبير احصائيا واتجاهه منطقيا اذ ظهر عكسيا.

ت . ان التوفيق ما بين السياسة المالية والسياسة النقدية من الامور المهمة كون السياسة المالية تؤثر بصورة مباشرة على عروض النقود من خلال الزيادة في الموازنات السنوية.

ث . يعد عرض النقد الضيق من اكثر مؤشرات عروض النقود تاثيرا في متغيرات الاقتصاد الكلي كونه يعكس الكم الحقيقي للعملة المتاحة للتصرف فهو يتالف من العملة في التداول والحسابات الجارية.

2 . التوصيات.

أ . من الضروري ان يستخدم البنك المركزي العراقي كل ادواته الكمية والنوعية للسيطرة على عروض النقود ومنها عرض النقد الضيق وعلى عاتقة تقع مسؤولية التنسيق بين هذا الادوات لزيادة قدرته على السيطرة والتحكم بمتغيرات الاقتصاد الكلي.

ب . ايجاد حالة من التنسيق والتناغم بين السياسة النقدية والسياسة المالية خدمة للسياسة الاقتصادية العامة للدولة، وهذا التنسيق يقع على عاتق الدولة العراقية كون السياسة المالية من الممكن ان تسهم بصورة مباشرة بزياده عروض النقود من خلال التوسع بالانفاق العام.

ت . ان يقوم البنك المركزي وعن طريق استخدام ادواته المختلفة بدعم الحسابات الجارية فانه بذلك يقلل من قدرت المصارف على الاقراض وبالتالي يقلل من قدرتها على خلق النقود المصرفية.

المصادر

1 . السامرائي، يسرى و الدوري، زكريا مطلك 1999 "الصيرفة المركزية والسياسة النقدية" اكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، مطبعة دنانير، طرابلس.

2 . الدليمي، عوض فاضل اسماعيل 1990 "النقود والبنوك" دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل.

3 . المهر، خضير عباس 1981 " التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية" مطابع الطوع، الطبعة الاولى، جامعة الرياض.

4 . الامين ، عبد الوهاب و باشا، زكريا عبد الحميد 2002 "الاقتصاد الكلي" دار الحامد للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.

5 . الجنابي، هايل عجمي جميل 2009 "نقود ومصارف والنظرية النقدية" دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان.

6 . السيد علي، عبد المنعم 1984 "اقتصاديات النقود والمصارف" الجامعة المستنصرية.

7 . العيسى، نزار سعد الدين 2006 "الاقتصاد الكلي" دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان.

8 . الوادي، محمود خريس وابراهيم الحواري ونضال العتيبي 2007 "الاساس في علم الاقتصاد" دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان.

9 . القريشي، محمد صالح والشمري، ناظم محمد 1993 "مبادىء علم الاقتصاد" وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل.

10 . عبد القادر، السيد متولي 2010 "اقتصاديات النقود والبنوك" دار الفكر ناشرون ومفكرون، الطبعة الاولى، عمان.

11 . علي، عبد المنعم السيد 1971 "دراسات في النقود والنظرية النقدية" الطبعة الثانية، مطبعة العاني، بغداد.

12 . رمضان، زياد وجودة، محفوظ 2003 "الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك" دار وائل للطباعة وللنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان.

13 . الونداوي، نشأت مجيد حسن 2010 "قياس تاثير المستوى العام للاسعار وعروض النقد على سعر صرف الدينار العراقي للفترة (1980-2002)" مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الثاني والثمانون.

14 . سعيد، عفراء هادي 2004 "البنك المركزي والاقراض الحكومي" اطروحة دكتوراة، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد.

15 . مسعود، دراوسي 2005 "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990 – 2004" اطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

16 . الشمري، باسم خميس عبيد 2008 "فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة من 1990 – 2005" رسالة ماجستير، جامعة بغداد.

17 . الجبوري، سوسن كريم هودان 2006 "اثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات ألاقتصادية الكلية في عينه من الدول المتقدمة والنامية" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة.

18 . الجبوري، مناف طالب حسن 2010 "مساهمة نظام المدفوعات العراقي IPS في استقرار السياسة النقدية- دراسة حالة" بحث دبلوم عالي في المصارف، مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.

19 . التقارير الاقتصادية الشهرية للبنك المركزي العراقي لعامي 2010 و 2011.

20. Michael; B Charles 1998 "Macroeconomics" second edition; Oxford university press Inc; New York